3-3

خطاب جلالة الملك
أمام الاذاعة والتلفزة للاعلان عن تأميم تصدير بعض مواد التجارة الخارجية

الحمد لله   والصلاة والسلام علىَ رسول الله وآله وصحبه

شعبي العزيز :

منذ عشرة أيام مضت كنت قد وعدتك على أنني سأعود إليك بالخطاب للتحدث معك وإليك، عن المشاكل التي قد تكون عرضت علينا في هذه المدة وعن الحلول التي قد نكون أوجدناها للمشاكل التي كنا درسناها.

وقبل أن أقول لك ما هو الموضوع الذي سنتحدث فيه هذه الليلة لابد أن نرجع إلى الوراء بعض الشيء لكي نعرف كلنا ملكا وشعبا الدوافع الحقيقية والبواعث الباطنية التي تجعلنا كلنا حاكمين ومحكومين نتخذ أحسن الطرق وأحسن المناهج.

قلت في الخطاب الذي وجهته لك قبل أن نعلن حالة الاستثناء : إنني أنا وأنت، وبقيادة والدنا جميعا محمد الخامس تغمده الله برحمته، قد خضنا معركة لم يتأخر عنها الشعب ولا العرش، بل خضناها معا إلى أن كلل الله سبحانه وتعالى جهادنا بالنجاح.

قلت لك انه بعد انتهاء تلك المعركة شعرت بمزيد من الأسف وكثير من الحسرة انه بعد عشر سنوات مضت من الاستقلال، لم تكن المكافآت دائما على قدر التضحيات، أو بعبارة أوضح : رأينا أن منافع الاستقلال والحرية، إذا كانت تنقسم إلى ما هو روحي معنوي يتمتع به المغرب والمغاربة كلهم، وإلى ما هو مادي، فإن المنافع المادية والاقتصادية والاجتماعية لم تلحق جميع الطبقات التي كان من المنتظر أن تلحقها.

وإننا ــ إنصافاً لهذه الطبقة الكادحة، وحتى ترجع المياه إلى مجاريها ــ قررنا أن يكون عملنا الدائب قبل كل شيء هو إسعاد الشعب، وإسعاد تلك الطبقة الكادحة حتى يرتفع مستواها المادي والمعنوي، وحتى يصبح المغرب بلدا غنيا ويصير أبناؤه أغنياء.

أما الآن، فإن المغرب بلد غني، ولكن أبناءه فقراء، ومن جملة الكادحين العاملين توجد طبقة تعيش في الوسط، تعيش من مجهودها، وهي طبقة الكادحين الفلاحين.

ولهذا قررت أن نقوم بعمل ثوري بالنسبة لتجارتنا، وهو أن أؤمم جميع صادراتنا للخارج من الحوامض والخضر ومنتوجات الصناعة التقليدية والسمك المصبر، وكما تعلم أيها الشعب العزيز، فإن هذا العمل كان يقوم به بعض الأشخاص أو بعض الشركات، يأتون إلى الفلاح، ويشترون منه، وبعد ذلك يبيعون إلى الخارج بوسائلهم الخاصة، وفي بيعهم إلى الخارج يجد المغرب نفسه أمام مشاكل.

المشكل الأول : هو أنهم كانوا إذا صرحوا بثمن ما لا تكون هناك مراقبة كافية أو كفيلة بأن نعرف أنهم باعوا بعشرين أو ثلاثين مليارا مثلا، وبذلك يمكنهم أن يدخروا في الخارج عددا من العملة الأجنبية ويمانعون في دخولها.

المشكل الثاني : هو أنهم كانوا يضعون أنفسهم وجها لوجه مع المنتج دون أن تكون عليهم مراقبة ولا اطلاع، كل ما هناك أنهم يعقدون مع المنتج عقدة وكفى، ولا يعرف أحد هل ما صرحوا به الربح الحقيقي أم لا.

وأخيراً، والأدهى والأمر من ذلك كله، هو أن هذه الشركات كانت تتصرف في الملايير أو في عشرات الملايير من أموال المغاربة، ولم يظهر لها، منذ وجودها، أي عمل تبرهن به على أنها صرفت الأموال الطائلة التي تربحها في مرافق حيوية من الاقتصاد المغربي، وإذن فما هي النتيجة ؟ كل ما هناك هو أن ذلك الوسيط أو المصدر لا يكلف نفسه إلا فتح مكتب واستخدام ضاربة على الآلة الكاتبة وآلة لاسلكية ثم يربح مئات الملايين في السنة، ولم يفكر قط في أن يوظف تلك المئات من الملايين في معمل داخل المغرب أو عمل تجهيزي له، بل كان يحتفظ بأكثرها في بنوك الخارج والباقي يتمتع به لمفرده لا يوزعه نهائيا لا كأجور ولا كعمل للطبقات الكادحة التي ترى أن ما بذلته في ذلك من عرق جبينها لا يبذل لصالح الدولة كبناء المدارس مثلا أو تجهيز الأراضي أو القروض، وإنما نرى عددا من الملايير تضيع في أعمال غير منتجة أبداً من الناحية الاجتماعية.

حقيقة أنه كان من الضروري أن ننصف المغرب أولا ثم ننصف الطبقة الكادحة ثانيا، وكان من الواجب، قبل أن نقوم بأي ثورة جذرية في عملنا، أن نوجد لها الوسائل، وأسلم الوسائل التي تضمن لكل بلد أن يتجهز حسب مطامحه وحسب ما يريده لأبنائه : هو أن تتوفر له الوسائل المالية ووسائل توفير العملة.

معلوم أن هناك دولا يمكن أن نتعاون معها أو أن تمد لنا يد المساعدة، ولكن لا يمكن أن تعين أية دولة دولة أخرى ما لم تشاركها في رأس المال.

حسن أن نقوم بإنشاء شركة مع دولة ما لبناء معمل للسكر أو بناء خزان للماء، ولكن لا يمكن أن تقبل أية دولة المشاركة إلا إذا رأتنا نقوم بعمل مفيد، وعلى هذا الأساس يمكن أن تعمل معنا، ولكنها إذا رأت من يرغب في التعامل معها غافلا عن الموارد الحقيقية والموارد الأصلية لبلاده، والتي لا ينازعه فيها أحد، وتذهب هباء منثورا، فهي تقول : لنترك هؤلاء حتى يتجهوا إلى طريق الجد والصواب وإذ ذاك نتفق معهم.

فنظراً للشيء الذي سيوفره لنا هذا العمل، سواء من عملة أجنبية من جهة، أو من مبلغ مالي من جهة أخرى، سيسهل علينا الشروع في عملية التجهيز، وهي لا تتطلب منا سوى ضاربة على الآلة الكاتبة فقط، ولكنها ستعود بالخير على البلاد، كبناء الخزانات، والقروض الفلاحية، وما إلى ذلك.

وها هي ذي، أيها الشعب، بعض الأرقام لخيرات بلادك التي كانت تصدر إلى الخارج دون أن تكون أنت المنتفع بها أيها المستهلك الداخلي ولا أنت أيها المنتج.

فالحوامض يقدر ما يصدر منها إلى الخارج بثلاثين مليارا من الفرنكات، والخضر بستة عشر مليارا، والصناعة التقليدية بثلاثة مليارات، والسمك المصبر بواحد وعشرين مليارا، فيكون المجموع سبعين مليارا، وحسب هذه التقديرات، يمكن لنا أن نربح سنويا من هذه السبعين ملياراً، 25 في المائة أو بعبارة أوضح سبعة عشر مليارا.

وما معنى نطقنا بهذه الملايير ؟ معناها هو أنه يمكن أن أقول أن معملا للسكر يقام بثمانية ملايير، وأن

خزانا للماء في ناحية سوس يقدر بعشرة ملايير، فمثلا يمكن لنا أن ندخر من هذه السنة إلى سنة 1975 مائة وسبعين مليارا، ويمكن لنا أن نبني عشر خزانات أو عشرين معملا للسكر، وبعبارة أخرى، نأخذ عشرة ملايير وندفع الباقي للفلاحين الصغار، أو إذا وقع فيضان يمكن لنا أن نقوم بالتجهيز اللازم لبناء خزانات لصيانتها، وكيفما كان الحال فسنكون نحن المغاربة قد عرفنا كيف نصرف أموالنا وكيف نقتصدها، وسنعرف إذ ذاك أن المال مالنا، ونحن المنتجون والمستهلكون، واننا نحن الذين نبيع بضاعتنا في الخارج.

نعم ؛ إنني على علم أنه بعد قراري هذا ستقع بلبلة في الأفكار وتشويش، وان عددا كثيرا من الأشخاص سيقولون ان المغرب أصبح شيوعيا، وأنه ربما سيأمم تجارته الخارجية، وربما أن الملكية في المغرب لحقها شيء ما من «مركب النقص» أمام بعض الشيء الذي يدور بها.

فأقول لأولئك : إن ديننا ومعتقداتنا تمنعنا أن نصير شيوعيين، وإن الأشتراكية هي قبل كل شيء فلسفة إسلامية، وإن الملكية المغربية لم يلحقها أبدا أي مركب نقص، لأنها كانت دائما في طليعة الكفاح، ولن يلحقها أي مركب نقص إذا كان الجالس على العرش يجعل دائما منه ومن رجل الشارع رجلا واحدا ومضغة واحدة صالحة، منها يصلح الجسد كله.

يمكن أن يقول البعض إننا لانشك نهائيا في نوايا الحسن الثاني وفي سياسته، ولكن كيف تكون وسائل العمل ؟ ومن هم الذين سيتكلفون ببيع منتوجاتنا إلى الخارج ؟ وهل سنجد الموظفين الأكفاء والقريحة اللازمة والأشخاص الذين سيذهبون إلى الأسواق الأوربية ويفتحون مراكز للتجارة ويحاولون بيع بضاعتنا ؟

وأجيب عن هذا السؤال : إن الانسان إذا عرف الهدف الذي سيصل إليه فإنه يجند للوصول إليه كل القوى ؛ وقد وصلنا إلى أهداف أبعد من هذا وأصعب منه لم نكن ننتظر أن نصل إليها في تلك الظروف القريبة التي وصلنا فيها إليها ولكن هذا الهدف قد عرفناه وحددناه زمانا ومكانا، وإذا كان المغرب وأبناؤه وهذا الشباب الصاعد وهذه الادارات والمديرون وهؤلاء الوزراء وجميع مرافق الدولة غير قادرين على القيام بهذا العمل، فإنني أقول لهم لم يبق خير لا في شباب المغرب ولا في إدارته.

كان يوجد عندنا مكتب للمراقبة على الصادرات إلى الخارج، وقد ألغيناه الآن وعوضناه بمكتب التصدير والتسويق، بمعنى أن كل المنتوجات التي سبق لي أن ذكرتها سواء من الحوامض أو البرتقال أو الخضر أو من الصناعة التقليدية أو من السمك فالذي سيتولى بيعها هو مكتب التصدير والتسويق فقط، ومعنى ذلك أن كل واحد له الحق في أن يذهب بمنتوجاته إلى السوق المحلية للمدينة القريبة منه، أما من ناحية التصدير إلى الخارج فسيكلف به المكتب الشريف للتصدير، وقد أصدرنا مرسوما في هذا الشأن، وهذا المكتب يتكون من مجلس إداري يترأسه وزير التجارة ويضم وزير المالية والفلاحة ووزير الصناعة ومدير ديوانه ومدير الصناعة التقليدية وممثلين عن الغرف الفلاحية وممثلين عن غرفة الصناعة التقليدية، وللمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على ذلك في الجريدة الرسمية، وعلى هذا المجلس الاداري لوازم هي :

أولا، إنه يجتمع على الأقل أربع مرات في السنة وبين هذه الاجتماعات سيكون مجلس تقني يجتمع أسبوعيا ليراقب سير هذه المؤسسة.

وستكون على هذه المؤسسة فعلا مسؤوليات عظيمة، حيث إنها ستمثلنا في الخارج وينبغي كذلك أن نفتح أسواقاً كانت مغلقة أمامنا وعليها كذلك البحث عن أسواق جديدة.

وإنني أرى أنه لا توجد أية مبادلات من هذه الناحية مع الدول العربية الشقيقة، وكلكم تعرفون أن تلك الدول لا تنتج حوامض ولا خضرا، وبالتالي فإنها تقدر منتوجاتنا، ولاسيما منها السمك المصبر للجودة الذي يتمتع بها، وعندي اليقين بأن هذا الوسيط سيجد القريحة والغيرة في نفسه أكثر من أي أوربي ننتظر منه أن يفتح لنا أبواب الشرق العربي لنتبادل معه، وكذلك الشأن بالنسبة لجميع الدول، فهناك أمريكا مثلا ؛ فسفارتنا فيها تقول : إن الهندية التي لا نلتفت لها نحن هنا تباع في أمريكا بمائة فرنك، وإلى حد الساعة لم يأت أي أوربي إلى المغرب على أساس أن يبيع هندية المغرب لأمريكا.

ولكن عندي اليقين بأنني سأجد هذه القريحة في المغرب لأن المغربي سينبهه ضميره ليبحث عن أسواق يبيع فيها تجارته.

نعم كيف يمكن لهذا المكتب أن يتعامل مع منتجيه ؟ أقول إن التعامل في غاية السهولة نظرا للقوانين التي وضعناها، إذ لا يمكن غش الدول أو المنتجين كما كان الشأن في السابق.

والشيء الذي يمكن القيام به هو أن يأتي ممثل المكتب عند فلاح ما ويشتري منه الليمون أو الخضر التي يملكها ويعطيه ثمن عشرين فرنكا للكيلو ويبرم معه عقدة بأن هذا الانتاج الذي سيبيعه في الخارج سوف يقتسم ربحه بالتساوي، وعندما يبيعه في فرانكفورت مثلا بثمن قدره مائة وأربعون فرنك ستكون إذ ذاك قد توفرت مائة وعشرون فرنكا زيادة على العشرين فرنكا المسبقة وبذلك يكون المنتج المغربي قد باع بثمانين فرنكا، والمكتب يكون بدوره قد ربح ثمانين فرنكا، ولا توجد إذ ذاك أية وسيلة للغش أو أي إدخار للعملة الصعبة في الخارج، حيث إن طرق البيع والشراء ستكون حسب القوانين الادارية التي وضعناها بأنفسنا وبقوانين خزينة الدولة.

نعم هناك عملية أخرى، ليست هي عملية البيع، بل هي عملية السلف، فعندما كان يقترب موسم الحرث، يذهب أولئك الوسطاء ومعهم عدد كبير من المال لدى الفلاحين الصغار ويدفعون لهم المال على حسب السلف وبالتالي يصير السلف بيعا، أقول وهذه الطريقة سيبقى العمل جاريا بها، وسيقوم بها المكتب، وهذه من جملة المأموريات التي يقوم بها، لأننا أصدرنا أمرنا لكي يقتفي أثر جميع الوسائل التي كان يقوم بها الوسطاء في السابق سواء من البيع والتعمير، أو حتى القرض.

فلهذا أطلب من جميع المواطنين كيفما كانوا وكيفما كان مستواهم وكيفما كان منبعهم الفكري أو الخلقي وكيفما كانت قوة إيمانهم في السياسة التي نتبعها الآن، أطلب منهم قبل كل شيء، أنهم إذا لم يؤمنوا بهذه الصفحة فإن عليهم أن يؤمنوا قبل كل شيء بأن المغرب لابد أن يبقى للمغاربة، ولا يمكن للمغرب أن يصير للمغاربة إلا إذا توزعت فيه الثروة المغربية حتى يسترجع المغرب ثروته أولا.

وأقول حقيقة «الله يكون في العون» ؛ فبعض الأشخاص سيحرمون من نعمة كانوا يتمتعون بها، ولكن من الذي منعهم من أن «يأكلوا ويؤكلوا» ولماذا اكتفوا طيلة هذه المدة كلها بأن يستغلوا بمفردهم، ويا ليتهم قاموا بتصنيع البلاد وتجهيزها وإنشاء المعامل. لم يفكر أي شخص يوما ما في إزالة هذه النعمة أو يطالبهم بأي شيء، ولكنهم في مدة عشرين سنة أو أكثر ربحوا مئات الملايين التي تقدر بالملايير، فماذا فعلوا للمغرب ؟ لقد اكتفوا باستئجار ضاربة على الآلة الكاتبة ومكتب وآلة «التيليكس» واتخذوا لأنفسهم سيارات وجولات ووضع الأموال في أوربا ليس حتى في المغرب، ولهذا أطلب من جميع المغاربة الذين يتعاطون هذه المهنة والذين يعدون على رؤوس الأصابع أن يفهموا أنني لم أنتزع منهم أي شيء، بل أنني أنصفت مجموع المغرب.



لقد بحثنا لكي نقوم ببناء مشروع «وادي سوس» ؛ ولكن مع الأسف لم نتلق سوى الوعود وأقول إنه في ظرف سنة وبواسطة هذا التمشي الذي شرعنا فيه، يمكن تمويل مشروع لبناء سد ؛ ويمكن لنا بهذا التمشي أن نبني معملا للسكر لتشتغل فيه اليد العاملة ويوفر علينا كذلك العملة الصعبة. وكيفما كان الحال فإنه منذ هذه السنة إلى سنة 75، سيرتفع إنتاجنا مائة وسبعين مليارا وهو قدر لا يجمع إلا بالفم وفي ظرف عشر سنوات سيتحقق عمل من أجل التقدم، وسيكون هنالك إحساس قوي بالتضامن، إننا نقول للشعب : « ادفع ضريبة التضامن من أجل أكادير»، لقد وقع في أكادير زلزال فيجب على جميع المغاربة أن يؤدوها من أجل أكادير، ولكن هل ينبغي أن نطالب بالتضامن من أجل الخسارة فقط ؟ ولماذا لا نتضامن كذلك في الربح ؟ الانسان التام الانسانية هو الذي يتصف بالقناعة ويكفيه ما يمكنه من العيش الشريف مع أسرته وكفى، والانسان من تراب وسيعود إلى التراب ولا يملأ جوف بني آدم إلا التراب.

ولا ينبغي أن لا نظل متضامنين مع الشعب المغربي إلا في الخسارة، بل يجب أن نتضامن معه كذلك في الربح، ولي اليقين بأن جميع المغاربة كيفما كانت أوجه نشاطهم، وحتى أولئك الذين مستهم هذه التدابير، لابد أن يفهموا عملنا، وأنا أنتظر من أولئك الذين مستهم هذه التدابير أن يضعوا أنفسهم تحت إشارة هذا المكتب بخبرتهم ووسائلهم.

وإنني لأشك شخصيا في أن مجموع الشعب المغربي سيقابل عملي هذا بمنتهى التفهم، فما كان لله دام واتصل، وسوف نرى أن عملنا هذا سيتصل لأنه — والله شهيد علي — عمل صالح مبني على نية صالحة.

بقيت مسألة التطبيق، وقد عهدنا بها إلى مجموعة من شباب المغرب، وعيناهم على رأس هذه المصلحة.

ولي اليقين أنهم رغم الصعوبة وثقل المسؤولية فإنهم سيجدون في الثقة التي وضعناها فيهم، وفي نظرات الفرح والابتهاج التي سيلاحظونها في ملامح المواطنين ما يسهل مهمتهم وما يشجعهم على العمل، وما يقوي عزائمهم للسير في الطريق المستقيم.

ارتجل بالرباط

الخميس 1 ربيع الأول 1385 — 1 يوليوز 1965